**الأزمة المالية اللبنانية: ما السبيل لإنقاذ القطاع المصرفي؟**

* [عامر بساط، هنري شاؤول، إسحاق ديوان، صائب الزين، فيليب جبر، سامي نادر، جان رياشي، ناصر السعيدي، نسرين سالتي، كمال شحادة، مهى يحيَ، جيرار زوين.](https://newspaper.annahar.com/author/26818-%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%B1-%D8%A8%D8%B3%D8%A7%D8%B7-%D9%87%D9%86%D8%B1%D9%8A-%D8%B4%D8%A7%D8%A4%D9%88%D9%84-%D8%A5%D8%B3%D8%AD%D8%A7%D9%82-%D8%AF%D9%8A%D9%88%D8%A7%D9%86-%D8%B5%D8%A7%D8%A6%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%84%D8%B2%D9%8A%D9%86-%D9%81%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%A8-%D8%AC%D8%A8%D8%B1-%D8%B3%D8%A7%D9%85%D9%8A-%D9%86%D8%A7%D8%AF%D8%B1-%D8%AC%D8%A7%D9%86-%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%B4%D9%8A-%D9%86%D8%A7%D8%B5%D8%B1)

* جريدة النهار 9 نيسان 2020 | 00:14

يواجه لبنان راهناً أزمة اقتصادية ومالية غير مسبوقة كشفت النقاب عن هشاشة القطاع المصرفي وأظهرت الحاجة إلى سلسلة طموحة من الإجراءات لتنفيذ سياسات سليمة وإدارتها على نحوٍ جيد بغية تقليص الأضرار اللاحقة بمدّخرات المودعين إلى حدّها الأدنى، وإعادة رسملة المصارف واستعادة الثقة بالقطاع، ودرء الأزمات في المستقبل، ورسم معالم النظام الاقتصادي اللبناني من جديد.

**ما مدى عمق الأزمة المالية في لبنان؟**

الأزمة اللبنانية ناجمة عن مزيج من العوامل المتمثّلة بالعجز المالي والدين العام غير المستدامَين، والعجوزات المزمنة في ميزان المدفوعات، ثم أزمة السيولة في الأشهر القليلة الماضية. تعاني المصارف حالياً من عدم الملاءة الوظيفية وشح السيولة؛ فهي عاجزة عن الوصول إلى موجوداتها بالعملات الأجنبية لدى المصرف الركزي بسبب تدنّي صافي الاحتياطي في مصرف لبنان، والأولوية المعطاة لتثبيت سعر صرف الليرة وتغطية فاتورة الاستيراد.

تتطلب إعادة هيكلة ديون الحكومة والمصرف المركزي كي تكون مستدامة في المدى الطويل، إجراء خفوضات كبيرة في مستويات الدين، الأمر الذي سيلقي بأعباء مادية شديدة تتسبب بتقويض الميزانيات العمومية للمصارف. حتى قبل أحداث 17 تشرين الأول واتخاذ القرار بعدم سداد استحقاقات الأوروبوندز، كان لبنان يتخبط في أزمة مع تدنّي قيمة الأصول إلى ما دون المستوى المطلوب لتغطية الودائع.

توزيع الديون المحفوفة بالمخاطر المملوكة من المصارف التجارية في كانون الأول 2019.

ديون القطاع الخاص، ديون القطاع العام ، ديون مصرف لبنان.

43.9 مليار دولار 28.6 مليار دولار 118 مليار دولار.

تجدر الإشارة إلى أن مصرف لبنان هو مموِّل أساسي للحكومة، إذ تخطت قيمة القروض التي منحها للحكومة 45 تريليون ليرة لبنانية (نحو 30 مليار دولار) و3.2 مليارات دولار في أيلول 2019، ومعظم هذه القروض تموِّلها احتياطيات المصارف التجارية بصورة غير مباشرة، ما يُفسّر شح السيولة لدى المصارف.

القطاع المالي برمته بحاجة إلى إعادة هيكلة جوهرية.

Volume 0%

تشير تقديراتنا إلى أن كلفة خطة إعادة رسملة المصارف ودمجها تتراوح من 20 إلى 25 مليار دولار. يجب تأمين هذا المبلغ من خلال المساهمين الحاليين والجدد، والوكالات المتعددة الطرف والدول المانحة، ومن خلال عملية إنقاذ داخلي (bail-in) محتملة عبر تحويل قسم من الودائع إلى أسهم. تبعاً لذلك، تقتضي إعادة هيكلة نموذج الأعمال في القطاع المالي اللبناني الابتعاد عن الاعتماد المفرط على الإقراض للقطاع العام والقطاعات غير المنتجة مثل القطاع العقاري، والتحوّل نحو الأنشطة المصرفية الأكثر تقليدية، تحديداً تحويل الودائع إلى قروض للقطاع الخاص، وتمويل الاستثمارات الحقيقية المنتجة، والاستثمار في حافظة مالية منوَّعة عالمياً. ويجب تعزيز هذا التغيير في نموذج الأعمال من خلال اعتماد التنظيمات وآليات الإشراف المناسبة في القطاع المصرفي.

يجب على الحكومة أداء دور أساسي في إنقاذ القطاع المصرفي.

إذا تُرِك القطاع المصرفي كي يبادر من تلقاء نفسه إلى إجراء إعادة هيكلة ورسملة للمنظومة المصرفية في غياب خطة حكومية شاملة للإصلاح وتحقيق الاستقرار المالي، فسوف يستغرق ذلك وقتاً طويلاً جداً، ومن شأنه أن يُحوّل لبنان إلى اقتصاد قائم على النقد، مع محدودية في الوصول إلى الخدمات الائتمانية، وانخفاض في مستوى المدخرات والاستثمارات، وتسجيل نمو اقتصادي متدنٍّ أو سلبي في السنوات المقبلة. ومن شأن التدهور الاقتصادي أن يؤدّي في نهاية المطاف إلى تكبّد المودعين خسائر طائلة وتحمّل المواطنين اللبنانيين العاديين مشقّات شديدة.

يجب على الحكومة أن تؤدّي دوراً مهماً في هذا الصدد. ومن الإجراءات الواجب اتخاذها التخلص من العجوزات المالية، والتحول من تثبيت سعر الصرف مقابل الدولار إلى تحرير سعر الليرة على نحوٍ مضبوط، وتوظيف استثمارات في البنى التحتية والتعليم، ومراجعة القوانين والتنظيمات المتعلقة بالضرائب والقطاع المالي. وثمة حاجة أيضاً إلى إصلاح القوانين النقدية وحوكمة مؤسسات الرقابة والهيئات الناظمة في القطاعات النقدية والمصرفية والمالية. فمن شأن هذه الخطوة أن تساهم في تعزيز إدارة المخاطر، والحؤول دون تكرار الإقراض المركَّز، وفرض مزيد من الانضباط في برامج الاستدانة الحكومية وعمليات مصرف لبنان، وتعزيز الشفافية والكشف والفاعلية. ويجب أيضاً التشجيع على الابتعاد عن نموذج النمو الحالي الذي يعتمد إلى حد كبير على رؤوس الأموال الوافدة، والتحوّل نحو نموذج أكثر فاعلية قائم على النمو الشامل الذي تحفّزه الخدمات والصادرات، وعلى استحداث الوظائف.

يجب تشكيل فريق عمل استثنائي لإدارة الآلية في المرحلة المقبلة.

بغية تنفيذ إعادة الهيكلة، ندعو إلى تشكيل فريق عمل مؤلّف من خبراء وناظمين ذوي تفويض وسلطات استثنائية للنظر في مدى سلامة أوضاع المصارف اللبنانية وتحديد الإجراءات اللازمة من أجل إعادة هيكلة القطاع بطرق تساهم في معافاته. وتشمل هذه الإجراءات خفض قيمة أسهم المصارف، وتصفية بعض المصارف، وإعادة هيكلة مصارف أخرى بطرقٍ تؤدّي إلى توزيع الخسائر على نحوٍ منصف.

من الأدوات الناجعة التي يمكن النظر في استخدامها من أجل دعم مبيعات الأصول وعودة الأنشطة المصرفية سريعاً إلى طبيعتها، إنشاء "مصرف وطني سيئ" يضم القروض المتعثّرة والأصول السامّة (toxic assets) للمصارف. وربما يجب النظر أيضاً في تنفيذ عمليات إنقاذ داخلي (bail-in) تؤدّي إلى تقليص حجم الخصوم أو الالتزامات المصرفية (التي تتألف بصورة أساسية من الودائع) من خلال تحويل قسم من الودائع إلى أسهم مصرفية. وفي هذه الحالة، ندعم حماية صغار المودعين. إضافةً إلى ذلك، وفي حين أنه لا يُنصَح باللجوء إلى التأميم في السياق اللبناني، ينبغي على المساهمين، في إطار عملية إعادة هيكلة بعض المصارف، مساءلة الأشخاص المسؤولين عن سوء الإدارة، والعمل على تحسين حوكمة المصارف. ويجب إجراء عمليات دمج للمصارف من أجل خفض عددها وجعل المنظومة أكثر قوة ومتانة. آن الأوان للتحرك واتخاذ الخطوات المناسبة.